

المطهرات المغشوشة تغزو الأسواق المصرية

تجار الأزمات يستغلون مخاوف الوباء لتحقيق ثروات سريعة



كورونا تفرض حسابات جديدة في صناعة المطهرات

العمل طوال اليوم، بواقع دورتي عمل بسبب الإجراءات الاحترازية الخاصة بخفض حضور عدد العمالة بنسبة 50 في المئة، تماشياً مع قرار الحظر الصحي، ومنع التكدس والزحام. وأشارت "فارس" إلى أن النقطة الثانية تتمثل في ارتفاع الطلب على منتجات الصودا الكاوية والكلور، لأنهما يدخلان في تصنيع منتجات التنظيف، الأمر الذي يرفع تكاليف الإنتاج. ويبقى استيراد المواد الخام اللازمة لصناعة المطهرات والمنظفات من الخارج تحدياً أمام المصانع، حيث تعتمد الصناعة المصرية بشكل رئيسي على استيراد 30 في المئة من هذه المواد من الصين ثم الهند وأوروبا، على الترتيب لرخص سعرها. وانتشار الوباء على الصعيد العالمي، لكن التوقعات الحكومية تشير إلى انتعاش النمو الاقتصادي في العام المقبل ليصل إلى نحو 3.8 في المئة.

بتصدير الكميات الفائضة فوق حد المخزون المطلوب. وفتح هذا العجز أبواباً استثمارية أمام الشركات التابعة لوزارة البترول، حيث قامت شركة مصر للبترول بطرح مطهرات ومنظفات بالسوق في محاولة منها لسد الفجوة. ولفت حسين فتحي، رئيس الشركة، لـ"العرب"، إلى أنهم حققوا مبيعات كبيرة من المنظفات والمطهرات الأسابيع الماضية، رغم أن هامش ربح بسيط بوصفهم شركة حكومية. وأشار إلى أن جميع خطوط الإنتاج تعمل بالطاقة القصوى وسط إقبال غير مسبوق من جانب هيئات رسمية لشراء المنتجات، وكذلك سلاسل التوزيع الخاصة. وكشفت دراسة أعدها بنك الاستثمار (فارس) حول تآثر قطاع البتروكيماويات المصري بجائحة كورونا، عن تداعيات سلبية تحولت من مرحلة ازدهار في حركة المبيعات إلى حالة من الاضطراب الشديد في السوق. واستندت الدراسة على عدد من الأسباب، منها أن المصانع غير قادرة على

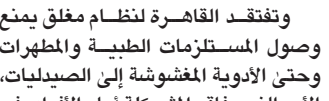
وقال أحمد خليل، من محافظة أسيوط بجنوب القاهرة، "ذهبت للبقال التمويني للحصول على عبوة كحول وكمامات، الموحد التي تتولى توزيع الإنتاج على المستشفيات لسد حاجة السوق. ويبلغ حجم الاستثمار في صناعة المطهرات والمنظفات 395 مليون دولار، وتوفر فرص عمل لنحو 26 ألف عامل. وينذر قرار القاهرة بتوقيع غرامات على الشركات المصرية بسبب الإخلال بتعاقداتها الخارجية، في ظل تصاعد الطلب عالمياً على هذه المواد لمواجهة تفشي الوباء، وتلزم القاهرة الشركات التي ترغب في التصدير بالاحتفاظ بمخزون استراتيجي يكفي لتوريد المواد المطهرة لهيئة الشراء الموحد لمدة ثلاثة أشهر. وحال وجود ضمانات تضمن استمرار عملية التوريد، يُسمح للشركات

ويقصدون المناطق النائية التي لا تصل إليها المبادرات الحكومية التي تستهدف بيع المطهرات للمواطنين بأثمان معقولة.



وأشار إلى أن من مظاهر عمليات الغش، إضافة مادتي الميثانول والإيثانول للكحول الإيثيلي، ما يفقده درجة التركيز، والهدف من هذه الإضافة زيادة كمياته من أجل تحقيق أرباح كبيرة وتصبح هذه المنتجات عديمة الجدوى في عمليات التعقيم. ويستغل أغنياء الأوبئة الجدد حاجة الأفراد وجهل معظمهم بطبيعة وكيفية استخدام هذه المواد، وإيهامهم بأن منتجاتهم تستهدف مواجهة الغلاء،

تشهد مصر ظاهرة سباق تجار الأزمات لتحقيق أرباح كبيرة من خلال طرح مطهرات ومنظفات مغشوشة في الأسواق المصرية، مستغلين تصاعد الطلب عليها بوصفها حائط صد وحماية ووسيلة لتجنب الإصابة بفيروس كورونا المستجد، الذي احتجز معظم سكان العالم في المنازل.



وتفتقد القاهرة لنظام مغلق يمنع وصول المستلزمات الطبية والمطهرات وحتى الأدوية المغشوشة إلى الصيدليات، الأمر الذي يفاقم المشكلة أمام الأفراد، في ظل هوامش الربح الكبيرة لـ"بزنس" بيع المطهرات وكذلك الكمادات. وقال السيد بسيوني، عضو شعبة المنظفات باتحاد الصناعات المصرية، إن تفشي فايروس كورونا أنعش مبيعات المطهرات والمنظفات في جميع دول العالم، إلا أن أزمة السوق المصرية مختلفة، حيث تنتشر منتجات مجهولة المصدر تهدد صحة الإنسان، الأمر الذي يحتاج إلى إحكام الرقابة على الأسواق لمواجهة هذا الانتشار. وأوضح في تصريح لـ"العرب" أن استمرار تلك المنتجات والإفراط في استخدامها، ينذر بكارثة وخارطة مرضية جديدة بعد زوال غمة كورونا. وتستخدم مصانع الاقتصاد الموازي في تصنيع المطهرات المغشوشة بعض المواد الكيميائية المحرمة وغير المطابقة لمواصفات الاستخدام البشري، بالتالي تفاقم خسائر الصحة العامة وارتفاع الفاتورة المرضية بالبلاد.

ويصل عدد المصانع الرسمية في مجال المنظفات والمطهرات في مصر لنحو 370 مصنعا، فيما يستهلك المواطنون في الأوقات العادية حوالي 750 ألف طن من المنظفات والمطهرات بمختلف أنواعها، وهي نسبة تتجاوز بقليل الكمية المنتجة. وأكد هشام كمال، رئيس لجنة الكيمياء بنقابة المهن العلمية، أن السوق الموازية للمطهرات توسعت بشكل كبير، مع تصاعد أعداد المصابين بكورونا يوميا.

وأضاف لـ"العرب" "حصلت بعد غناء كبير على عبوة بقيمة عشرة دولارات، فيما كان سعرها قبل تفشي كورونا دولارا واحدا، بما يعني ارتفاع سعرها عشر مرات، واكتشفت عند استعمالها لتعقيم يدي قبل دخول المنزل أنها مغشوشة". ويعد خليفة نسخة مكررة من مواطنين كثر، فيما حذرت شعبة الأوبئة بالاتحاد العام للغرف التجارية من الانتشار غير المسبوق للمطهرات المغشوشة التي تباع على أرصفة الشوارع.

الرباط تراهن على مرونة الاقتصاد لتجاوز صدمة الوباء

الحكومة تحشد الموارد والإجراءات لتخفيف التداعيات الاقتصادية

واكد مختصون داخل البنك المركزي المغربي، أن التطور الذي يشهده انتشار فايروس كورونا يستدعي التحديث المتواتر لتقييم الأوضاع والتوقعات الاقتصادية. وأشاروا إلى أن التقديرات الاقتصادية ترجح "ضعف النمو" في المغرب وتراجعها إلى 2.3 في المئة خلال العام الحالي نتيجة التأثير المزدوج للظروف المناخية غير المواتية وانتشار الوباء على الصعيد العالمي. لكن التوقعات الحكومية تشير إلى انتعاش النمو الاقتصادي في العام المقبل ليصل إلى نحو 3.8 في المئة.



وأعرب وزير الاقتصاد والمالية عن ثقته بقدرة المغرب على مواجهة التحديات الكبرى التي تعترضه وتحويل المخاطر إلى فرص. وأوضح أنه في الوقت الذي تشتغل فيه بلادنا على إعادة التفكير في نموذجها التنموي، فإن الدروس المستفادة من هذه الأزمة يجب أن تغذي وتثري تفكيرنا حول أولوياتنا التنموية وكيفية اندماج اقتصادنا على الصعيد الدولي.

والأنشطة المرتبطة بها والنقل الجوي وقطاعا الشبيح والسيارات. ولفت أستاذ الاقتصاد في جامعة محمد الخامس بالرباط، رضوان رؤوف، إلى تأثير هذه الأزمة على ميزان المدفوعات والاحتياطيات من العملة الأجنبية، وذلك بسبب توقف عائدات السياحة، وتباطؤ تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، الناتج عن الأزمة في أوروبا. وأكد وزير الاقتصاد والمالية أنه منذ بداية تفشي كورونا، اتخذ المغرب تدابير صارمة تهدف بشكل خاص إلى تعزيز البنية التحتية الصحية والحفاظ على مناصب الشغل ودعم القوة الشرائية للأسر الهشة.

وقال إن تلك الاختيارات تؤكد الرهان الذي رفعه المغرب بوضع الإنسان في قمة الأولويات، لكن دون إغفال ضرورة الحفاظ على مرونة النشاط الاقتصادي. وأشار بنشعبون إلى أن العديد من فروع النشاط الاقتصادي كان مطلوبا منها أن تحافظ على ديناميته مثل الصناعات الاستخراجية والصناعات الغذائية والكيميائية، وكذلك قطاع الاتصالات والخدمات المالية. وأوضح الوزير أن هذه القطاعات تمثل 41 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي غير الزراعي، وإذا أضفنا إليها الإدارة العمومية، فنحن نتحدث عن 53 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي غير الزراعي الذي لا ينبغي أن يعاني كثيرا من تدابير الحجر الصحي.

ويعزز هذا الإجراء الموارد التي يملكها المغرب في الميزانية العامة للدولة ومساهمات صندوق تدبير جائحة كورونا التي بلغت أكثر من 30 مليار درهم (3 مليارات دولار). وأكد خبراء اقتصاد، أن المغرب يتعاظم بحذر وخطوات إيجابية مع التداعيات الاقتصادية للوباء، الذي شكل صدمة كبيرة لمعظم دول العالم. وأشاروا إلى أن الرباط تعتمد مقاربة استباقية لإنقاذ الاقتصاد من تداعيات إجراءات الوقاية من انتشار الوباء، التي عطلت عددا من القطاعات منها السياحة

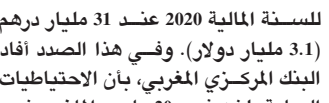


سياسات مالية وقائية

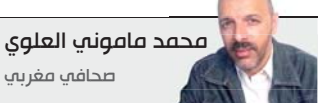
وحماية الاقتصاد المغربي من أي صدمات خارجية، منها صدمة كورونا. وارتباط بالإجراءات التي يقوم بها المغرب لصيانة الاقتصاد الوطني، أعلن فايروس كورونا المستجد. وذكر البنك الدولي أنه قام بتقديم استجابة طارئة لمساعدة المغرب على التعامل مع آثار تفشي الجائحة من خلال إعادة هيكلة قرض سياسة تطوير إدارة مخاطر الكوارث الذي تبلغ قيمته 275 مليون دولار.

وكان الخط الأول عام 2012 بقيمة 6.2 مليار دولار والثاني بقيمة 5 مليارات في عام 2014 والثالث بقيمة 3.5 مليار دولار في 2016. وتراجعت قيمة خط الائتمان والوقاية الرابع إلى 3 مليارات دولار. وأكد عبد اللطيف الجواهري، محافظ البنك المركزي، أن هدف المغرب من توقيع اتفاقية خط الوقاية والسيولة مع صندوق النقد الدولي، كان التامين ضد التغيرات المتسارعة في الأسواق الدولية

تشير التحركات المغربية إلى إعداد ترسانة واسعة من الموارد والإجراءات لمواجهة التداعيات الاقتصادية لتفشي فايروس كورونا المستجد. وتؤكد أن الرباط أعدت عدتها لتخفيف صدمة الوباء إلى أقل حد ممكن.



للسنة المالية 2020 عند 31 مليار درهم (3.1 مليار دولار). وفي هذا الصدد أفاد البنك المركزي المغربي، بأن الاحتياطيات الدولية بلغت في 20 مارس الماضي نحو 242 مليار درهم (24.2 مليار دولار) بارتفاع نسبته 0.1 في المئة عن الأسبوع السابق ونحو 6.4 في المئة على أساس سنوي. واكد بنشعبون، أنه بالإضافة إلى ذلك، هناك إمكانيات أخرى يمكن الاستعانة بها مثل اللجوء إلى السوق المالية الدولية أو التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي كخطوط ائتمانية للوقاية والسيولة. وسبق لصندوق النقد أن منح المغرب أربعة خطوط تسهيلات ائتمانية للوقاية والسيولة لمواجهة المخاطر المحتملة والتدهور المتزايد في بيئة الاقتصادي العالمي. وكان الخط الأول عام 2012 بقيمة 6.2 مليار دولار والثاني بقيمة 5 مليارات في عام 2014 والثالث بقيمة 3.5 مليار دولار في 2016. وتراجعت قيمة خط الائتمان والوقاية الرابع إلى 3 مليارات دولار. وأكد عبد اللطيف الجواهري، محافظ البنك المركزي، أن هدف المغرب من توقيع اتفاقية خط الوقاية والسيولة مع صندوق النقد الدولي، كان التامين ضد التغيرات المتسارعة في الأسواق الدولية



وأضاف الوزير أن المغرب يملك احتياطات العملات الأجنبية التي تغطي أكثر من 5 شهور ونصف الشهر من واردات السلع والخدمات، إضافة إلى مصادر تمويل ودعم دولي سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف. وكانت الحكومة المغربية قد صادقت على مشروع قانون، يسمح لها بتجاوز سقف التمويلات الخارجية وتعليق الالتزام بقيود الإنفاق لمواجهة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن تفشي فايروس كورونا المستجد. ويتيح القانون الترخيص لوزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بتجاوز سقف المبلغ المتعلق بإصدار السندات والأدوات المالية الأخرى في الخارج، والمحدد بموجب الموازنة المالية